العسكري، يقضي بتحديد فترة زمنية معينة لإغلاق الجامعة، وأمهلته مدة ثمانية أيام للرد على ذلك. ومن جهة أخرى، رفضت المحكمة، السماح للطلبة بالسكن في مساكنهم الجامعية، كما رفضت استمرار عمل الباحثين والعاملين في مركز الأبحاث (**الطليعة**، ٥/١١/١٩٨١).

وبتاريخ ١٢/١١/١٩٨١، أبلغ الحاكم العسكري، المحكمة العليا، أنه قرر إغلاق الجامعة لمدة شهرين (**القدس**، ١٣/١١/١٩٨١).

واستؤنفت، في السادس من أيلول (سبتمبر) ١٩٨١، محاكمة ثلاثة عشر طالباً من الجامعة أمام المحكمة العسكرية، واعتقلت سلطات الاحتلال، بتاريخ ٩/١١/١٩٨١، الدكتور سري نسيبة، رئيس قسم الفلسفة في الجامعة، بتهمة حمل منشورات احتجاجية (**يديعوت أحرونوت**، ١١/١١/١٩٨١).

وأقدمت سلطات الحكم العسكري، على اعتقال رئيس لجنة طلاب بيرزيت، كما منعت أعضاء اللجنة من مغادرة البلاد، بتهمة الإخلال بالأمن والنظام (**و.إ.إ.**، العدد ٢٤٨٨، ١٦ و١٧/١١/١٩٨١، ص ٥).

ردود الفعل

على الصعيد الرسمي، أوضح رئيس الوزراء الاسرائيلي، مناحيم بيغن، سياسة السلطات الاسرائيلية تجاه جامعة بيرزيت وشروط إعادة فتحها من جديد، مدعياً بأن الجامعة ستفتح، إذا ما التزم رئيسها بالمحافظة على الهدوء ومنع «القاء الحجارة والقنابل اليدوية والزجاجات الحارقة على أي يهودي أو عربي،... أما إذا انصرف الطلاب إلى أعمال الشغب فسوف تبقى مغلقة، فالطلاب قدموا للدراسة، وليس لممارسة القتل» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٤٩٥، ٢٥ و٢٦/١١/١٩٨١، ص ٥).

وذكر المتحدثون، أن اغلاق جامعة بيرزيت جرى لاعتبارات سياسية وليس لاعتبارات أمنية، وأنه جزء من سياسة جديدة، هدفها وضع حد للمعاملة الليبراليّة إزاء الضفة الغربية. ومن جهة ثانية، فقد ذكر قائد منطقة رام الله «أن إغلاق الجامعة لفترات قصيرة لم يعط نتائجه، لذا قرر الحاكم العسكري العام، أن لا خيار أمامه، سوى إغلاق الجامعة لفترة طويلة» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٥٠٤، ٦ و٧/١٢/١٩٨١، ص ١٠).

وبتاريخ ١٠/١١/١٩٨١، ندد عضو الكنيست توفيق طوبي (حداش)، بالممارسات الاسرائيلية في الضفة الغربية، وبإغلاق الجامعات؛ وعلق على سياسة الإدارة المدنية ورئيسها ميلسون قائلاً: «أية سياسة مدنية تتحدثون عنها؟.. فالجيش الاسرائيلي ما زال يهاجم المؤسسات التعليمية بالقنابل والأسلحة، ويبطش بطلبة الجامعات ويعتقلهم، والبروفيسور الأكاديمي مناحيم ميلسون يوسع السجون ويغلق الجامعات» (**الشعب**، ١١/١١/١٩٨١).

على صعيد آخر، وفي معرض تعليقه على سياسة التعليم في الإدارة المدنية، ذكر داني روبنشاتين، محرر شؤون المناطق المحتلة في صحيفة دافار، أن «البروفيسور مناحيم ميلسون ومدنيين اسرائيليين آخرين سينشغلون بالتعليم العربي فقط؛ أما التعليم اليهودي فسيبقى مرتبطاً بوزارة المعارف الاسرائيلية. وبما أن العرب قادرون على إدارة أمور التعليم بأنفسهم، فإن وجود الإدارة المدنية الإسرائيلية ضروري في المواضيع التالية: نقل معلمين وطلاب من مكان لآخر، إغلاق مدارس بعد مظاهرات، تعيين مدراء وإقالتهم لأسباب أمنية، مراقبة الكتب وحظر تناول بعضها، كالتي تتضمن تحريضاً سياسياً ضد اسرائيل، منح، أو منع، تأشيرات للمحاضرين من جامعات أجنبية للتدريس في الجامعات العربية...» (**شؤون فلسطينية**، العدد ١٢١، كانون الأول ــ ديسمبر ١٩٨١، ص ٢٠١).

واستمر طلاب جامعة بيرزيت في الاحتجاج على الممارسات الاسرائيلية ضدهم، وعقدوا مؤتمراً في الحرم الجديد للجامعة، شارك فيه نائب رئيس الجامعة د. برامكي، وعدد من الموظفين والعاملين. وأكدّ رئيس مجلس الطلبة، مفيد عبد ربه، في كلمة ألقاها «أن مؤامرة الحكم الذاتي التي استهدفت أن تخفي الوجه الحقيقي للاحتلال، بثياب أو شخصيات مدنية، ما هي إلا حلقة جديدة من التآمر، تستهدف وجود الشعب الفلسطيني واستمرار الاحتلال» (**الفجر**، ٤/١١/١٩٨١).

وشهدت معظم المؤسسات التعليمية والجامعية في الأراضي المحتلة، سلسلة من الإضرابات عقب قرار الإغلاق، وندّد بيان نقابة الأساتذة والموظفين